

أدبيات الماوردي وأثرها في الفكر السياسي بإشارة خاصة إلى كتاب الأحكام السلطانية

* د. عطا محمد أحمد كنتول

مستخلص البحث:

تمثل هذه الدراسة محاولة متواضعة في تلمس الإسهامات العلمية للمارودي⁽¹⁾ التي أثرت الفكر السياسي الإسلامي في معظم الفترات التاريخية التالية لعصره، وذلك عبر تناول مؤلفاته التي صاغها في هذا الشأن، بإشارة خاصة إلى كتاب الأحكام السلطانية الذي يشكل بدرجة كبيرة النظرية السياسية للدولة الإسلامية، من حيث مناقشة الأبعاد والظروف التاريخية التي أحاطت بالماوردي وتبين مدى أثرها في تشكيل اتجاهاته، والوقوف على أوجه إستجابة أفكاره لمعطيات تلك الظروف التي ظللتها أوضاع سياسية معقدة تحتاج لأفكار الماوردي لتفكيك تعقيداتها والتوفيق بين تناقضاتها.

Abstract

This paper attempted to analyze Al-Maourdi's Scientific Contribution in promoting the Islamic political view in the most of the periods that came after his time.

The main theme is that, to present the major ideas of his studies with special reference to his available study "Al-Ahkam Al-Saultania", which created the political theory of Islamic state that lead to freedom and human respect, through discussed different conditions and issues that surrounded Al-Maourdi's life and explained its effects.

* أستاذ مشارك ، كلية التربية ، جامعة أم درمان الإسلامية.

المقدمة:

لقد عاصر الماوردي الخلافة العباسية وهي في أضعف أحوالها من حيث تحكم الأمراء البويهيين في أمورها فضلاً عن تطّلع السلاجقة للاستحواذ على سلطانها ليظفروا بقدر من التأييد والقبول في بلدان العالم الإسلامي، وفي ظل هذه التعقيدات السياسية والتي أصبح بموجبها الخلفاء العباسيون دمية في أيدي الأمراء البويهيين احتفظ العلامة الماوردي بعلاقات طيبة مع الخلفاء العباسيين (القادر بالله، القائم بأمر الله) ومع الأمراء البويهيين (جلال الدولة) في آنٍ واحدٍ، فكان كلاهما: العباسيون والبويهيون - يعتبرون الماوردي صديقهم الحميم، فكانوا يصغون لحديثه ويجلّون آراءه مما أهّله ليكون خير وسيط في إزالة التوتر الذي ينشأ في أحيان كثيرة بين الأمراء البويهيين والخلفاء العباسيين، فأسهمت تلك الأدوار السياسية في شغل خُده والاستحواذ على تفكيره فتركت بصماتها على أدبياته وإنتاجه العلمي بل وشكّلت رغبته في إبراز المسائل الأساسية المتصلة بالسلطان السياسي وما يتعلق به من تفرعات. ولعل ذلك الاهتمام الذي كان يضطرم في نفس الماوردي توافق مع ميول وتطلعات الخلفاء العباسيين (القائم بأمر الله) لإيجاد مخرج ومسوغ شرعي للتعامل مع إفرازات تلك التعقيدات السياسية، فأشار الخليفة العباسي "القائم بأمر الله" على الماوردي لتأليف كتاب يستجيب للمقتضيات السياسية، فصادف ذلك وقفاً عند الماوردي، مما أسهم في إبراز كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي الذي ظهر على مستوى الابتكار والعمق تجلّت فيه أصالة النظر الشرعي والعقلي، مما يقف شاهداً على ثقافة الماوردي الفقهية الواسعة التي استوعبت التجارب السياسية الإسلامية التاريخية وأخضعها للنظر العقلي الدقيق، فاستطاع الماوردي بهذه القراءة الشرعية الفقهية والتاريخية أن يصيغ مبادئ وأسساً وأحكاماً سلطانية تحقق مقاصد الشرع وتكفل مصالح الأمة.

ولمعرفة الظروف التي أحاطت بالماوردي والتي تركت بصماتها على عطائه العلمي اهتمت بقراءة كتب التراجم الإسلامية ومؤلفات المعاصرين للماوردي وبصفة خاصة الخطيب البغدادي الذي كان له شرف معاصرة الماوردي والتلقّي منه والصلاة على

جثمانه حين أدركته المنية، حيث تمثل إفاداتهم أهمية كبيرة في تناول ومناقشة أدبيات الماوردي. لا تطمح هذه الدراسة في تقويم أفكار الماوردي التي بثها في مؤلفاته بقدر ما تقتصر على تلمس جانب من المفاهيم المتعلقة بأدبياته. بيد أن هذه الدراسة تلفت الانتباه إلى ضرورة قراءة أدبيات الماوردي بمنظور عصري والتي ابتدراها كثير من الفقهاء لاسيما الشيزري وابن خلدون.

مسار حياة الماوردي:

يُعد الماوردي من أبرز أعلام الفكر السياسي الإسلامي، وفقهياً حافظاً من أكبر فقهاء الشافعية، ويُعد أفضى قضاء عصره من العلماء الباحثين ومن أبرز رجال السياسة في الدولة العباسية، ويعتبر أديباً متقناً ناضج الفكر واضح الأسلوب، ومن أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة حيث ورث المسلمون كثيراً من تأليفه الممتازة في فروع الثقافة الإسلامية. وقد ولد بالبصرة وانتقل إلى بغداد وتولى القضاء في بلدان كثيرة حيث أصبح أفضى القضاء في أيام القائم بأمر الله العباسي (422هـ - 467هـ) وكان يميل إلى مذهب الاعتدال، وكانت له المكانة الرفيعة عند الخلفاء وربما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء فيما يصلح به خلافاً أو يزيل خلافاً⁽²⁾.

لقد عاصر الماوردي الثقافة الإسلامية في أزهى عصورها حين بلغت الدولة العباسية درجة من الرقي العلمي، وظهر فيها كثير من العلماء البارعين الذين جمعوا ثمار الثقافات المختلفة ومزجوا بين الثقافة الإسلامية وثقافات الأمم القديمة. وقد أخذ الماوردي الفقه عن أبي القاسم الصميري ثم عن الشيخ أبي حامد الأسفرايني ببغداد، وقد سكن بغداد في درب الزعفران وحدث بها عن الحسن بن علي بن محمد الجبلي صاحب أبي حنيفة وعن محمد بن عدي بن زخر المنقدي ومحمد بن المعلي الأزدي وجعفر بن أبي الفضل البغدادي⁽³⁾. أما عن تلاميذ الماوردي فلم تذكر كتب التراجم من تلاميذه إلا اثنين أولهما وأشهرهما كبير المحدثين في زمانه خطيب بغداد صاحب التاريخ الكبير "أحمد بن علي بن ثابت" (392هـ - 463هـ)، وثانيهما أبو العز أحمد بن عبيد الله بن كادش⁽⁴⁾.

لقد ذكر الخطيب البغدادي في أول تاريخ بغداد عن الماوردي بقوله: كتب أخي إليّ من البصرة وأنا ببغداد الأبيات التالية:

طيبُ الهواءِ ببغدادَ يشوقُني قدماً إليها وإن عاقتْ مقاديرُ
فكيف صبري عنها الآن إذ جمعتْ طيبَ الهواءِ ممدودَ ومقدورُ

وقال أبو العز أحمد بن عبيد الله بن كادش: أنشدني أبو الحسن الماوردي قال:

جرى قلمُ القضاء بما يكونُ فسيانَ التحركُ والسكونُ
جنونٌ منك أن تسعى لرزقٍ ويرزقُ في غشاوته الجنينُ

ويذكر أن أبا الحسن الماوردي لما خرج من بغداد راجعاً إلى البصرة، كان ينشد أبيات العباس - من الأحناف - التالية:

أقمنا كارهين لها فلما ألفناها خرجنا مكرهين
وما حبُّ البلاد بنا ولكن أمر العيش فرقةً من هوين
خرجتُ أقر ما كنت لعيني وخلفتُ الفؤاد بها رهيناً

وإنما قال ذلك لأنه من أهل البصرة وما كان يؤثر مفارقتها فدخل بغداد كارهاً لها ثم طابت له بعد ذلك فنسي البصرة وأهلها فشق عليه فراقها⁽⁵⁾.

الأدوار السياسية التي اضطلع بها الماوردي:

عاش الماوردي (322-467 هـ) العصر العباسي الثاني حيث عاصر الخلفاء العباسيين: القادري بالله (381هـ - 422هـ) والقائم بأمر الله. ومما يجدر ذكره أن العلوم ازدهرت في الدولة العباسية حيث كانت الدولة العباسية دولة كثيرة المحاسن جمة الفوائد وأسواق العلوم فيها رائجة وبضائع الآداب فيها رائعة وشعائر الذين فيها مقامة والخيرات فيها متدفقة والحريات مرعية، ولم تزل أخذة في الرفة إلى أن سامت السماء علواً وشرفاً وبقيت كذلك حتى كانت آخر عهدها فاضطربت واضمحلت حالها⁽⁶⁾.

عاصر الماوردي تسلط الأمراء البويهيين على الخلفاء العباسيين في العصر العباسي الثاني، وقد كان ملوك البويهيين هم الحكام الحقيقيين وكان الخليفة لا حول له ولا

قوة مجرداً من كل سلطة وليس له من الشئون غير المخصصات اليومية، فأصبح لسان حال الحاكم العباسي القائم بأمر الله يقول:

أليس من الغرائب أن مثلي يرى ما قلّ ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً وما من ذاك شيء في يديه

وقد ظل البويهيون في الحكم زهاء قرن دون أن ينافس أي منافس النفوذ والسلطان. وقد ازدهرت العلوم والآداب في كنفهم. وليس أدل على كرم الأمراء البويهيين واهتمامهم بالعلوم والآداب من تألق طائفة من مشاهير الرجال في أيامهم أمثال المسعودي المؤرخ المعروف والفيلسوف أبو نصر الفارابي والشاعر الفذ أبو الطيب المتنبّي وأبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني وأبو القاسم التنوخي والدينوري وكثير من العلماء وءالفلاسفة⁽⁷⁾. وقد اختير الماوردي سفيراً بين رجالات الدولة في بغداد وبني بويه وكانت له منزلة كريمة عند الخليفة العباسي "القادر بالله" وابنه "القائم بأمر الله" وعند آل بويه كذلك. ولما مات الخليفة العباسي "القادر بالله" (عام 422هـ) جلس على الخلافة ابنه "القائم بأمر الله" "أبو جعفر عبد الله" وجددت له البيعة، وأرسل "القائم بأمر الله" قاضي القضاة الماوردي إلى الملك أبي كالجار (في البصرة) ليأخذ عليه البيعة ويخطب له في بلاده فأجاب وبأيع وخطب له في بغداد وأرسلت إليه هدايا جلييلة وأموال كثيرة⁽⁸⁾.

ولم تقتصر جهود الماوردي على إزالة التوترات التي تنشأ بين الخفاء العباسيين والأمراء البويهيين فحسب بل أسهم أيضاً في إزالة التوترات التي نشأت في داخل الأسرة البويهية الحاكمة، ففي سنة 428هـ ترددت الرسل بين جلال الدولة وابن أخيه أبي كالجار سلطان الدولة في الصلح والاتفاق وإزالة الخلاف، وكان رسل الصلح في ذلك أقصى القضاة أبو الحسن الماوردي وأبو عبد الله المردوستي وغيرهما فكللت جهودهم بالنجاح فتمكنوا من إبرام الصلح وإزالة التوتر في الأسرة البويهية الحاكمة⁽⁹⁾.

لقد حفظ التاريخ للماوردي الكثير من المواقف المشرقة، ففي سنة 429هـ عندما سأل جلال الدولة بن بويه الخليفة القائم بأمر الله ليخطب بملك الملوك فامتنع الخليفة ثم أجاب عليه إذا أفتي الفقهاء بجوازه، فكتب يستفتي الفقهاء في ذلك، فأفتي القاضي أبو الطيب

الطبري والقاضي أبو عبد الله الصميري والقاضي ابن البيضاوي وأبو القاسم الكرخي بجوازه وامتتع قاضي القضاة أبو الحسن الموردي وجرى بينه وبين من أفتي بجوازه مراجعات وخطب لجلال الدولة بملك الملوك، وكان الموردي من أخص الناس بجلال الدولة وكان يتردد إلى دار المملكة كل يوم فلما أفتي بهذه الفتوى انقطع ولزم بيته خائفاً وأقام منقطعاً من شهر رمضان إلى يوم عيد النحر، فاستدعاه جلال الدولة فحضر خائفاً فأدخله وحده وقال له: قد علم كل واحد أنك من أكثر الفقهاء مالاً وجاهاً وقرباً منا وقد خالفنهم فيما خلف هواي ولم تفعل ذلك إلا بعدم المحابة منك من العلم وجعلت جزاء ذلك إكرامك بأن أدخلتك إليّ وحدك وجعلت أذن الحاضرين إليك ليتحققوا عودي ما تحب فشكر ودعا له⁽¹⁰⁾.

ومن صور توسط الموردي بين الخلفاء العباسيين - القائم بأمر الله - والأمراء البويهيين - جلال الدولة - أنه في سنة 434هـ أفتحت الجوالي في المحرم في بغداد فأخذ الملك جلال الدولة ما تحصل منها وكانت العادة أن يحمل ما يحصل منها إلى الخلفاء العباسيين لا تعارضهم فيه الملوك، فلما فعل جلال الدولة ذلك عظم الأمر فيه على القائم بأمر الله فأرسل قاضي القضاة الموردي لإثباته عن ذلك، فلم يصغ جلال الدولة لذلك، فجمع الخليفة العباسي الهاشميين بالدار وأرسل إلى القضاة بما عزم عليه وأظهر العزم على مفارقة بغداد بيد أن ذلك لم يتم وحدث وحشه بين الجهتين⁽¹¹⁾. وقد عزرت تلك الجفوة عزم الخليفة العباسي في التحرر من حماية البويهيين الشيعة، وقد وضع القانوني الكبير الموردي تلبية لرغبته بحثاً ضمنه أصول الحكم القويم⁽¹²⁾، بيد أن ذلك لم يفض إلى إصلاح الحال، ففكر الخليفة العباسي بالاستعانة بالسلاجقة للتخلص من البويهيين.

لقد استقر رأي الخليفة العباسي القائم بأمر الله على الاستجداء بالسلاجقة فأرسل الموردي في سنة 435هـ إلى سلطان السلاجقة طغرل بك فسار إليه وهو بجرجان وعاد الموردي سنة 436هـ وأخبر الخليفة العباسي عن طاعة طغرل بك للخليفة وتعظيمه لأوامره⁽¹³⁾.

أرسل طغرل بك رسولاً إلى الخليفة القائم بأمر الله يبالغ في إظهار الطاعة مما حدا بالخليفة بتوجيه الخطباء بالخطبة لطغرل بك بجوامع بغداد فخطب له يوم الجمعة لثمان بقين من رمضان سنة 447هـ، وأرسل طغرل بك يستأذن الخليفة في دخول بغداد فأذن له فدخل بغداد وضيق على الملك الرحيم آخر ملوك بني بويه. ولما تمكن طغرل بك من بسط سلطانه على بغداد حصر سلطان الخليفة العباسي في الجانب الروحي وتنازل عن سلطاته، فيذكر ابن الأثير أن الخليفة العباسي القائم بأمر الله جلس يوم السبت لخمس بقين من ذي الحجة - 449هـ - جلوساً عاماً حضره عسكر السلطان وأعيان بغداد والخليفة على سرير عال وعليه بردة النبي (صلى الله عليه وسلم) ويده القضيب الخيزران، وقبّل السلطان الأرض وقبّل يده وأجلس على كرسي فقال الخليفة لرئيس الرؤساء قل له أن أمير المؤمنين شاكر لسعيك حامد لفعلك مستأنس بقربك وقد ولّك جميع ما ولّاه الله من بلاده.. فاتق الله فيما ولّك واغرف نعمته عليك وفي ذلك واجتهد في نشر العون وكف الظلم وإصلاح الرعية، فقبّل الأرض وأمر الخليفة بإفاضة الخلع عليه فقام إلى موضع لبسها فيه وعاد وقبّل يد الخليفة ووضعها على عينيه وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب، وأعطى العهد وأرسل إلى الخليفة خدمة كثيرة منها خمسون ألف دينار وخمسون مملوكاً أتراكاً من أجود ما يكون ومعهم خيولهم وسلاحهم⁽¹⁴⁾. والراجح أن استعانة الخليفة العباسي بالسلاجقة بدلاً عن البويهيين جاء خطراً على الخليفة الذي استعاض عن سيد ضعيف بوصي كثير الطلبات لكنه جاء نصراً للدين الإسلامي إذ ناصر السنة وفقهاءها، فازدادت المدارس في كافة أنحاء العالم السلجوقي بناءً على رغبة الحكومة فقام الوزير نظام الملك بتأسيس المدرسة النظامية الفخمة التي تولى التدريس فيها أوسع فقهاء ذلك العصر شهرة، كما قام السلاجقة بتشديد الجوامع العظيمة والمستشفيات والحانات والجسور وغيرها⁽¹⁵⁾.

ملاحم ثقافة الماوردي:

لم تذكر كتب التراجم جميع ما حواه الماوردي من ثقافة في البصرة ولا في بغداد غير الحديث والفقه لأنهما كانا أرفع مواد الدراسة شأناً ربما كانا أساس الثقافة العامة لمن يريد التخصص في جميع العلوم الإسلامية والعربية، بيد أن كتبه تدل على أنه كان على قدر من الأدب والشعر والنحو والفلسفة وعلوم الاجتماع، فلا بد أنه قرأ تلك العلوم. وكان له

افتتان عجيب وابتكار في التأليف يشهد له بالتقدم والسبق في المعرفة بالعلوم الإسلامية وغير الإسلامية(16). كما أن طواف الموردي في بلدان كثيرة مكّنه من التعرف على ثقافات مختلفة، حتى أنه بعد أن طاف بأفاق كثيرة عاد إلى بغداد فدرّس بها عدة سنين وحذّث بها عن شيوخه البصريين وفسّر القرآن ودرّس الفقه وأصوله والأدب وألّف فيها تأليفاته الكثيرة. وقد كان الموردي من مجتهدي المذاهب وفي كلام الياقوت قال: كان أقضى القضاة رحمه الله قد سلك طريقه من نوي الأرحام يورث القريب والبعيد بالسوية وهو مذهب لبعض المتقدمين فجاءه يوماً الشينيزي فصعد إليه المسجد وصلى ركعتين والتفت إليه فقال له أيها الشيخ أتبع ولا تتبدع فقال بل اجتهد ولا أقلد فلبس نعليه وانصرف(17). وقد أثنى كثير من الفقهاء والعلماء على ثقافة الموردي فقد وصفه الخطيب البغدادي بأنه "كان ثقة"، ووصفه أبو إسحق الشيرازي من فقهاء الشافعية بأنه كان حافظاً للمذهب الشافعي، وذكر "ابن خلكان" بأن كان حافظاً للمذهب الشافعي، وذكر "ابن خلكان" بأن الموردي كان حافظاً للمذهب الشافعي متبحراً فيه، كما نعتة تاج الدين السبكي في كتابه طبقات الشافعية الكبرى بأن له اليد الباسطة في المذهب الشافعي والتفنن التام في سائر العلوم(18).

مؤلفات الموردي:

ترك الموردي مؤلفات قيّمة كان لها أثر كبير في تشكيل العقل السياسي الإسلامي ومثّلت رافداً علمياً نهل منه الكثير من الأعلام الذين أثروا الحياة العلمية في العالم، كما غطت كثيراً من المجالات لاسيما الدينية والسياسية والاجتماعية واللغوية والأدبية فانتفع الناس بها.

يذهب ابن خلكان بأنه لم تظهر من تصانيف الموردي في حياته شيئاً، وإنما جمعها كلها في موضع فلما دنت وفاته قال لشخص يثق فيه: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصانيفي وإنما لم أظهرها لأنني لم أجد نية خالصة لله لم يشبها كدر فإن عانيت الموت ووقعت في النزع فاجعل يدك في يدي فإن قبضت عليها وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً، وأن بسطت يدي ولم اقبض على يدك

فاعلم أنها قبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة، قال ذلك الشخص: فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي فعلمت أنها علامة القبول فأظهرت كتبه بعده⁽¹⁹⁾. وتثير كثير من الدراسات شكوكاً في هذه الرواية التاريخية التي حكاها ابن خلكان والسبكي والتي قد تكون صادقة ببعض كتب الماوردي منها كتاب الحاوي لضخامة حجمه مما جعل المؤلف ينتظر فراغه من بعض الأعمال لتتقيحه وتهذيبه.

والراجع أن كتب الماوردي التي تم نشرها نحو اثني عشر كتاباً منها :-

- كتاب الحاوي: الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب الشافعي، ويعد كتاب الحاوي موسوعة ضخمة في أكثر من عشرين جزءاً في فقه الشافعية وقد قدر بأربعة آلاف ورقة، أوراقه المخطوطة مفرقة في نواحي من الشرق والغرب، واهتمت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بجمع ما تشتت منه وتصوير أجزائه من مظانها في أفلام.

- كتاب التفسير: ويُعرف بكتاب: "النكت والعيون"، لم يطبع ومنه نسخة في مكتبة جامع القرويين بفاس ونسخه أخرى في القسطنطينية ونسخه في دامبور بالهند.

-كتاب الإقناع: وهو مختصر من الحاوي قَدَره المؤلف بأربعين ورقة ألفه الماوردي بطلب من الخليفة القادر بالله ونال به تقديره وحسن ثنائه عليه. وقال ياقوت في "إرشاد الأريب على معرفة الأديب طبعه دار المأمون 15: 53-54" ما نصته: حدّث محمد بن عبد الملك الهمزاني حدثني أبي قال سمعت الماوردي يقول: بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة واختصرته في أربعين يريد بالمبسوطة كتاب الحاوي وبالمختصر كتاب "الإقناع" ويذكر أن الحاكم العباسي القادر بالله أشار على أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يصنّف كل واحد منهم مختصراً على مذهبه، فصنّف الماوردي "الإقناع"، وصنّف أبو الحسن القدوري مختصره المعروف على مذهب أبي حنيفة، وصنّف له القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي مختصراً آخر، ولم يذكر من صنّف له على مذهب أحمد، وعرضت عليه فخرج الخادم إلى أقصى القضاة الماوردي وقال له: يقول لك أمير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا.

- كتاب "أدب القاضي": لم يطبع ومنه نسخة في القسطنطينية.
- كتاب "أعلام النبوة": أي دلالتها منه نسخة مخطوطة محفوظة في دار الكتب المصرية.
- كتاب "نصيحة الملوك": لم يطبع حتى الآن ومنه نسخة محفوظة في باريس.
- كتاب "تسهيل النظر وتعجيل الظفر": في السياسة وأنواع الحكومات وهو مخطوط لم يطبع ومنه نسخة في مدينة غوطة.
- كتاب "قانون الوزارة وسياسة الملك": طبع في دار العصور بمصر سنة 1929م بعنوان: "أدب الوزير".
- تضع هذه الكتب لأبي الحسن الماوردي في مكان عال بين علماء السياسة والاجتماع فوق مكانته الممتازة في العلم الديني في شتي فروعه وقد ترجمت هذه الكتب إلى الألمانية والفرنسية وبعضها إلى اللاتينية ودرسها الأوروبيون دراسة فائضة.
- كتاب في النحو: ذكره ياقوت في ترجمة المؤلف قال: وله تصانيف حسان في كل فن منها كتباً في النحو رأيت في حجم الإيضاح أو أكبر، والإيضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي المتوفى سنة 337هـ.
- كتاب "الأمثال والحكم": جمع مختارات في عدة فصول تتضمن ثلاث مئة حديث وثلاث مئة حكمة وثلاث مئة بيت شعر، منها نسخة محفوظة في مدينة لندن.
- كتاب "البغية العليا في أدب الدين والدنيا": وهو الذي زاع وانتشر ولا يزال الناس يقبلون عليه حتى أيامنا هذه، واسمه الذي يُعرف به الآن أدب الدين والدنيا، ولعل هذا الاسم "أدب الدين والدنيا" هو الاسم الذي وضعه المؤلف لكتابه. أما الاسم "أدب الدنيا والدين" فالمعروف أنه من وضع بعض الوراقين القدماء ثم زاع واشتهر، وتوجد أعداد كبيرة منه في المكتبات السودانية. وقد

طبع هذا الكتاب بمصر عدة طبعات باسم "أدب الدنيا والدين" منه الطبعة الأميرية وطبعات خاصة لتلاميذ المدارس بمصر، وطبع قبل ذلك في أوروبا عدة طبعات، ومنه نسخة محفوظة في برلين والمتحف البريطاني باسم "أدب الدنيا والدين" ونسخة أخرى في مخطوطة في مصر وجامع القرويين بفاس وبالموصل ودامبور بالهند باسم "البغية العليا في أدب الدين والدنيا". ويُعد كتاب "أدب الدنيا والدين" كتاباً عظيم النفع لعامة الناس وللسراة منهم من طلاب المدارس الثانوية والجامعات، وقد قررته وزارة المعارف المصرية للمطالعة بالمدارس الثانوية منذ أكثر من ثلاثين سنة⁽²⁰⁾.

علاوة على كتاب "الأحكام السلطانية" وكتب أخرى كثيرة في الفقه.

مناقشات لكتاب الأحكام السلطانية:

يُعد كتاب الأحكام السلطانية أشهر كتب العلامة الموردي وهو أشبه بدستور عام للدولة يحوي الأسس التي تقوم عليها الدولة. ومن الوظائف والأصول التي تناولها الكتاب استحقاق الخلافة وشروط من يختار لها والولايات التي يتصرف فيها الخليفة وشروط من يختار لها، وتكلم عن نظم الدولة كالوزارة وتقليد الإمارة على البلاد وتقليد الإمارة على الجهاد والولاية على ضروب المصالح وولاية القضاء وولاية الحسبة وولاية المظالم والولاية على إقامة الصلاة والولاية على الحج والولاية على الصدقات، وقسم الفيء والغنيمة ووضع الجزية والخراج ومعرفة ما تختلف أحكامه من البلاد وإحياء الموات واستخراج المياه والحمى والأوقاف وأحكام الإقطاع⁽²¹⁾.

يمكن القول بأن كتاب الأحكام السلطانية من ابتكار الموردي، ولعل أحداً لم يخص شئون الدولة السياسية والإدارية بتأليف خاص قبله، وإن كان كثيراً من هذه الأحكام التي احتواها الكتاب مبنوثة في كتب الفقه⁽²²⁾، وقد حاز كتاب الأحكام السلطانية من الشهرة بين علماء المسلمين وفي المجالات السياسية الإسلامية حظاً لا يحتاج فيه إلى تعريف أو تقديم. ومنذ أن تجدد الاهتمام بمسألة الخلافة اعتبر هذا الكتاب بصفة عامة خير عرض معتمد للنظرية السنية السياسية، وكثيراً ما أهمل وجود ما عداه من كتب في هذا الموضوع⁽²³⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الأسباب التي أدت إلى تصنيف كتاب الأحكام السلطانية؟ تكمن الإجابة في تقديري في أن هناك عدة أمور متداخلة أسهمت في دفع الماوردي لتأليف كتاب الأحكام السلطانية، ولعل اتساع المادة العلمية التي جمعها لكتاب الحاوي الكبير في فقه الشافعية ساهم في تنبيه الماوردي إلى تخصيص كتاب للأحكام السلطانية، ويبدو أن الماوردي كان مهتماً بشئون النهج السياسي وقد خص أسباب أخرى أوردتها في مقدمته لكتاب الأحكام السلطانية بقوله: لما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحق وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه وما عليه منها فيوفيه توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه وتحريراً للنصفة في أخذه وعطائه⁽²⁴⁾. فمن الذي امتثل الماوردي أمره فألف له الكتاب؟ ومما يجدر ذكره أن الخليفة العباسي "القائم بأمر الله" كان راغباً آنذاك في التحرر من حماية البويهيين الشيعة فأشار على الماوردي القانوني الكبير وأقضى قضاء عصره أن يضع كتاباً يضمّن أصول الحكم القويم فاستجاب الماوردي فألف كتاباً سماه "الأحكام السلطانية"⁽²⁵⁾. والراجح أن تصنيف الأحكام السلطانية تم قبل عام 435هـ، أي قبل أن يستنجد الخليفة العباسي "القائم بأمر الله" بالسلاجقة لتخليصه من تسلط البويهيين الشيعة، إذ يتضمن كتاب الأحكام السلطانية إجازة استتصار خليفة المسلمين بمن يقبض يده ويزيل تغلبه، حتى ينفذ الخليفة فعله ويبسط أمره ونفوذه، وربما شكل ذلك مسوغاً شرعياً للخليفة العباسي للاستنجد بالسلاجقة⁽²⁶⁾.

يمكن القول إن قوة وقيمة كتاب الأحكام السلطانية تتمثل في طبيعة تناول وعمقها والظروف التي كتب فيها الكتاب، حيث كتب في أشد فترات الخلافة تدهوراً وانحطاطاً، والماوردي بذلك المؤلف يقدم مثلاً فذاً في الحق.

تذهب بعض الدراسات إلى أن كتاب الأحكام السلطانية للماوردي ليس عرضاً موضوعياً لنظرية قائمة وإنما في حقيقته دفاع أو توجيه في التفسير أوحث به وشكلته ظروف عصر المؤلف. وقد حدثت تغيرات عنيفة في المنظومة السياسية الإسلامية أسرعت في تهشيم نظرية الماوردي، وقد اضطرت تلك التغيرات من جاء بعد الماوردي أن يتقدموا خطوات أخرى في سبيل الملائمة والتوفيق. وقد تعدلت النظرية الأشعرية على يد إمام

الحرمين "الجويني" ففي كتابه "الإرشاد" نزوع إلى التقليل من بروز مشكلة الإمامة، والراجع أن المنازعات المذهبية القديمة أخذت تفقد كثيراً من صلاتها بالواقع في الميدان السياسي في عصر "الجويني" (27).

ويبدو أن تلك النزعة التوفيقية تجددت في الجيل الثاني في موقف الغزالي، إذ تحيطنا على مبلغ الهرم الذي أصاب المذهب الأشعري، إذ يذهب الغزالي إلى أن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس، وأن الولاية نافذة للسلطين في أقطار البلاد والمبايعين للخليفة ما يشير إلى المصلحة فيه، والقول الوجيز أن تراعي الصفات والشروط للسلطين تشوقاً إلى مزايا المصالح، ولو قطعنا ببطلان الولايات الآن لبطلت المصالح رأساً، بل أن الولاية لا تتبع إلا من بايعه صاحب الشوكة وهو الخليفة. يتضح من هذه الفقرة أن الخلافة كلها تمثلها الأسرة العباسية، ولم تعد تعتبر مصدراً لجعل الحقوق التي تؤخذ بالقوة ذات صيغة شرعية شريطة أن يعترف صاحب الشوكة أي صاحب السلطة العسكرية وأن يعلن ولائه للخليفة. ولما قضى المغول على خلافة بغداد سنة 1258م بقي على الفقهاء أن يعلنوا أن الحقوق المنتزعة بالقوة هي في ذاتها حقوق مشروعة وأن السلطة العسكرية تمثل إمامة صحيحة (28).

ومن النظريات التي حجبتها النظرية الأشعرية تقول أن الخلافة حق لم تتمثل إلا في الخلفاء الأربعة الأوائل وأن حكم الأمويين والعباسيين كان خلافة مزورة. وقد تم اقتباس الفكرة الأفلاطونية المتعلقة بالملك الفيلسوف وتطبيقها على الإمامة الإسلامية التي تقيم الشريعة، وقد بين توماس أرنولد كيف تطورت هذه النظرية في المؤلفات العربية والفارسية. ونجد أن ابن خلدون القاضي المالكي يقوم بتوضيح هذه النظرية عند نهاية القرن الرابع عشر فيقول بكفاءة الخلق وخلافة الله في العباد ينفذ أحكامهم فيهم. أن المبدأ المقبول في مسألة الخلافة هو أن الخلافة استمرت ثلاثين عاماً وأن ما بعدها لم يكن إلا إمامة أطلقت عليها ألقاب الخليفة على نحو من التعظيم والتجليل. ويرى بعض الباحثين أن ما حققه الماوردي للدولة المثالية أي لنوع من الدولة الإسلامية مشابهة لدولة أفلاطون أو لى "يتوبيا" "مور" إلا أنها دولة مشتقة من التأمل في القواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية. وكانت النظرية السياسية لدى فقهاء السنة في تطورها الكامل على نقيض نظريات الشيعة

والخوارج غير مستمدة بطريقة التأمل في الكتاب والسنة وإنما هي مؤسسة على تفسير هذين المصدرين على ضوء التطورات السياسية المتأخرة مؤيدة بقوة العقيدة⁽²⁹⁾.

ويمكن القول بأن الماوردي كان فقيهاً بني على آراء من سبقوه ونظمها ووسّع في حدودها.

عموماً مثل كتاب "الأحكام السلطانية" أساساً للكتب التي تناولت النظم السلطانية⁽³⁰⁾، بيد أنها أضافت أو عدّلت في أفكار الماوردي حسبما تقتضيه ظروف عصورهم السياسية، فقد وسّع الشيزري (ت 589هـ) في كتابه "نهاية الرتب في طلب الحسبة"، حيث اهتم بمراقبة أهل الذمة وربما كان علة الاهتمام أن عصر المؤلف هو القرن السادس الهجري، وكان عصر إحياء السنة فقد تخلّلته المنازعات بين السنة والشيعة في كثير من أنحاء العالم الإسلامي فضلاً عن نشوب الحروب الصليبية فأصبح يخشى من ممالأة الذميين في البلاد الإسلامية للصليبيين، سيما وأن أرباب الحرف والصنائع كان أكثرهم من أهل الذمة، وقد وضع ذلك الكتاب لمساعدة الحكومة الأيوبية في مراقبة أرباب الحرف والصنائع⁽³¹⁾.

أما العلامة ابن خلدون فقد تناول الأحكام السلطانية من زاوية مختلفة من حيث صيرورة الاجتماع البشري، كما ناقش شروط الإمامة والحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه الذي لم يقتصر على التبرك بوصلة النبي (صلى الله عليه وسلم) كما هو في المشهور، حيث رأى أن التبرك ليس من المقاصد الشرعية، ورأى أن المصلحة في اشتراط النسب هي المقصودة من مشروعيته، ورجح أن ذلك لاعتبار العصبة التي تكون فيها الحماية وتحقيق المطالب ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب فتسكن إليه الملة وأهلها وينتظم فيه الإلفة، ورأى أن قريشاً كانت عصبة مضر وأهلهم وأهل الغلبة منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبة والشرف، فكان سائر العرب يعترفون بذلك ويستكينون لغلبهم، فلو جعل الأمر في سواهم لوقع إفتراق الكلمة فاشتراط نسبهم القرشي، ورأى ابن خلدون أن الشارع لا يخص الأحكام بجبل ولا بعصر ولا بأمة وإنما هو من الكفاية فرأى أن العلة المشتملة على المقصود من القرشية هي وجود العصبة، فاشتراط أن يكون القائم بأمر المسلمين من قوم أولى عصبة قوية غالبية على غيرها يستتبعوا

من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية. واستدل على ذلك بسلوك "المأمون" حين عهد إلى علي بن موسى بن جعفر الصادق وسماء "الرضا"، فاستنكر العباسيون ذلك ونقضوا بيعته وبايعوا عمه إبراهيم بن المهدي، وظهر من الهرج والخلاف وانقطاع السبل وتعددت الثورات والخوارج حتى باءر "المأمون" من خراسان إلى بغداد ورد أمرهم. ورأى ابن خلدون أن العصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والمصالحات وتختلف باختلاف المصالح، وأن لكل منها حكماً يخصه لطفاً من الله بعباده. ورأى أن تُعَلَى مقاصد الشرع حتى لا يعبث بالمناصب الدينية⁽³²⁾.

وقد ولع الأوربيون ببحث ودراسة النظريات والنظم الإدارية للدولة الإسلامية التي يشرحها الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية.

ويعتبر الماوردي بكتابه "الأحكام السلطانية من أوائل المؤلفين في العلوم السياسية والإدارية من المسلمين ويشاركة في التأليف في هذا المجال معاصرة القاضي (أبي علي محمد بن الحسين الفراء المتوفى 458هـ) فقد ألف كتاباً باسم "الأحكام السلطانية"، وذكر فيه الأحكام على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ويمكن القول بأن عبارات المؤلفين واحدة لولا أن أبا علي يذكر فروع مذهب الإمام أحمد ورواياته، ويبدو أن الماوردي قد سبق إلى التأليف⁽³³⁾. وربما يأتي كتاب أبي علي "الأحكام السلطانية" في إطار التنافس المذهبي بين الأحناف والشافعية.

لقد اهتمت كثير من النظم بضوابط الأحكام السلطانية وبصفة خاصة نظام الخلافة الصكوتية التي التزمت بدرجات كبيرة بموجهات الماوردي في تقليد الوزارة وتنظيم الخراج، بيد أننا نلاحظ تجاوزات في بعض التجارب، حيث نجد أن "باديس بن حبومن" - حاكم غرناطة - في القرن الخامس الهجري (422هـ) عين وزير تفويض - الوزير الأول - يوسف بن إسماعيل الذي كان يهودياً، ويمكن القول بأن الأندلسيين بصفة عامة لم يتقنوا بمسألة النسب القرشي في تقليد الإمارة وذلك نظراً لأنهم ينتسبون إلى صنهاجة عرب اليمن.

الخاتمة:

- شكّل كتاب الأحكام السلطانية للموردي إطاراً مفهوماً للنظم والتجارب السياسية في بلدان العالم الإسلامي.
- تختلف العصور التاريخية باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والعصب والمصالح، ولكل منها حكماً يخصه ومقصداً لطفاً من الله بعباده.
- كان للظروف السياسية التي أحاطت بالموردي بصماتها على أفكاره واجتهاداته العلمية.
- تمت قراءات متعددة لأفكار الموردي في الأحكام السلطانية عبر الفترات التاريخية المختلفة استوعبت مقاصد الشرع وكفلت مصالح الأمة.
- تبرز أهمية قراءة أدبيات الموردي والمجتهدين الثقات الذين قدموا تصورات وحلولاً سياسية للكثير من القضايا السياسية التي شغلت اهتمام فتراتهم التاريخية بمنظور عصري يحقق مقاصد الشرع ويكفل مصالح العباد.
- وضع المارودي النقاط على الحروف للذين أرادوا أن يدلوا بدلوه في هذا المجال فكان جمع بمثابة النبراس الذي أضاء لهم الطريق

الهوامش والمراجع

- 1- الماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المشهور بالماوردي نسبة لبيع الورد، وقد ولد بالبصرة عام 364هـ الموافق 974م ثم ارتحل إلى بغداد وأقام فيها حيث وافته المنية يوم الثلاثاء ربيع الأول سنة 450هـ ودفن في مقبرة باب حرب، وصلى عليه الخطيب البغدادي، وكان عمره قد بلغ ستاً وثمانين سنة.
- 2- ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ): وفاة الأعيان وأنباء الزمان، ج2، مكتبة النهضة المصرية (د.ت) ص 444.
- خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج5، الطبعة الثانية (د.ت) ص 146-147.
- 3- الخطيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ): تاريخ بغداد أو مدينة السلام، المجلد الثاني عشر (القاهرة، بغداد 1931م) ص 102-109.
- 4- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: أدب الدنيا والدين، حققه وعلّق عليه المرحوم مصطفى السقا، دار الفكر (د.ت) ص 4-5.
- 5- ابن خلكان، المصدر السابق، ص 444-445.
- 6- محمد بك غنيم: محاسن السلوك في تاريخ الخلفاء والملوك، (القاهرة 1938م) ص 106.
- 7- سيد أمير علي: مختصر تاريخ العرب، (د.ت) ص 260-261.
- 8- ابن الأثير- عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني/ الكامل في التاريخ، مج9 (بيروت 1966م) ص 418.
- 9- ابن خلدون، عبد الرحمن: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج3 ص 449.
- ابن الأثير ، المصدر السابق ص 455.
- 10- ابن الأثير، المصدر السابق ص 459-460.

- 11- المرجع نفسه، ص 511.
- 12- إدوار بروي: القرون الوسطى (تاريخ الحضارات العام) نقله إلى العربية يوسف أسعد داعر (بيروت، الطبعة الأولى 1965م) ص 337-338.
- 13- ابن الأثير، المصدر السابق، ص 522.
- 14- ابن الأثير، المصدر السابق، ص 633-634.
- 15- إدوار بروي: المصدر السابق، ص 339.
- 16- الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص 3.
- 17- المصدر نفسه، ص 8.
- 18- المصدر نفسه، ص 8-9.
- 19- ابن خلكان، المصدر السابق، ص 444-445.
- 20- خير الدين، الأعلام، ص 146-147.
- الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص 9-13.
- 21- القلقشندي، الشيخ أبو العباس أحمد: صبح الأعشى، ج 2، (المطبعة الأميرية بالقاهرة 1913م)، ص 5.
- 22- من الكتب التي سبقت كتاب الماوردي في هذا المجال كتاب: الدينوري، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (213-276هـ): كتاب السلطان. وهو كتاب يبحث عن تاريخ الخلافة وشروطها بالنظر إلى طلابها من وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى عهدي الأمين والمأمون.
- 23- جب، هاملتون (Gibb, Hamilton) : دراسات في حضارة الإسلام (Studies On the Civilization of Islam)، تحرير ستانفورد شو ووليم يولك، ترجمة إحسان عباس (بيروت، دار العلم للملايين 1964م)، ص 198.
- 24- الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب البصري البغدادي (ت 450هـ): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (بيروت 1978م)، ص 3.

- 25- إدوار بروي، المصدر السابق، ص 337-338.
- 26- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 20.
- 27- جب، المصدر السابق، ص 186-187.
- 28- راجع: الغزالي، أبو حامد: إحياء علوم الدين، ج2، ص 222-230 - جب، المرجع السابق، ص 187-188.
- 29- جب، المصدر السابق، ص 189-190.
- 30- الراجح أن ما كتبه الماوردي في الحسبة جمع في كتاب أطلق عليه اسم الأحكام في الحسبة الشريفة توجد نسخة منه مخطوطة بالمكتبة الخالدية بالقدس يرجع تاريخها إلى منتصف القرن التاسع الهجري.
- راجع ، الشيرازي، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ص: و-ج.
- 31- الشيرازي، عبد الرحمن بن نصر (ت 1193/589): نهاية الرتب في طلب الحسبة، القاهرة 1946م، ص: ط.
- 32- ابن خلدون، المقدمة، ص 162-163، 176.
- 33- الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص 9-10.